

**DEBAT D'INTERET NATIONAL PAR ORDRE DE
PARUTION DANS LES PLUS GRANDS QUOTIDIENS
ARABOPHONES EL KHABAR (900.000 exemplaires/
jour), FAJ' R (100.000 exemplaires/jour) ET CHOROUK
(1.200.000 exemplaires/jour) SUR LES RENDEMENTS
DES RESERVES DE CHANGE ALGERIENNES ET SUR
LA POLITIQUE DU GOUVERNEMENT**

الخبر

الفجر

للشروق

Débat El Khabar -31 aout /01 aout 2011- sur les
réserves de change (tirage 900.000 exemplaires jour)

Professeur Abderrahmane MEBTOUL, Docteur Camille
SARI et Docteur Mahjoub BIDAT

الخبير

الخبير عبد الرحمان مبتول يدعو لفتح حوار حوله

"احتياطات الصرف الجزائرية تواجه خطر التجميد وانخفاض القيم"

▪

الخبير عبد الرحمان مبتول يدعو لفتح حوار حولها
"احتياطات الصرف الجزائرية تواجه خطر التجميد وانخفاض القيم"

2011-07-31 الجزائر: سليم بن عبد الرحمان



شدد الخبير الاقتصادي، عبد الرحمان مبنول، على ضرورة استغلال فرصة أزمة المديونية العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية، لفتح الحوار حول استخدام وتوظيف احتياطات الصرف الجزائرية التي تجاوزت 160 مليار دولار ورفع الغموض عن كيفية تسييرها. سجل مبنول في تصريح لـ "الخبر" أن الإشكال في توظيف احتياطات الصرف في البنوك المركزية مقابل سندات الخزينة هو معرفة إن كانت موظفة في المدى القصير أو المتوسط. ففي حال الإعلان عن إفلاس الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر مستبعد، حسب الخبير ذاته، فإن الجزائر ستخسر قيمة معتبرة من احتياطاتها الموظفة في هذه الدولة. فإن تم التوظيف على المدى القريب، فإن سحب احتياطات الصرف من الخزينة الأمريكية سيكون بانتقاص جزء منها.

الخطر الأكبر الذي يحوم حول احتياطات الصرف الجزائرية يتمثل في تسييرها الغامض، وليس في إعلان صندوق النقد الدولي عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التسديد، حسب رأي مبنول، الذي أوضح أن الأمريكيين سيجدون حلا لتجنب بلدهم والعالم آثارا كارثية أكبر من آثار أزمة سنة 1929.

وأكد أن السلطات المالية في الجزائر لا تثير المخاطر الحقيقية من توظيف هذه الاحتياطات، مثل مخاطر الأزمات السياسية واحتمال حدوثها في الجزائر، وهو ما يفتح المجال إلى تعريض أموال الجزائريين للتجميد، مثل ما يقع حاليا بخصوص الأموال الليبية المجمدة. وواصل أن من المخاطر أيضا المردودية المتناقصة جراء التضخم وتراجع قيمة الدولار الأمريكي المنخفض بنسبة 40 بالمائة، بين جويلية 2000 إلى جويلية 2011 بالإضافة إلى النسب المتواضعة لفوائد توظيف احتياطات الصرف في البنوك المركزية لدول مختلفة التي تتراوح من الصفر إلى 25,0 بالمائة. وحتى إن اعتبر المتحدث أن احتياطات الصرف لا تعد مؤشر ثروة بالنسبة للدول، بدليل أن بريطانيا المدرجة ضمن الدول الغنية لا تتجاوز احتياطات صرفها 120 مليار دولار، أي أقل من الجزائر، إلا أنه ركز على أن احتياطات الصرف الجزائرية تبقى عاملا مهما بالنسبة للدولة، كونها تجعل قيمة الدينار مستقرا وفي حالة ضياعها فإن شراء واحد أورو سيتطلب 300 دينار.

وقال مبنول إن أهمية احتياطات الصرف الجزائرية تستلزم فتح حوار وطني يخرج البلاد من وضع سياسي مسدود فتح المجال للفساد وسوء التسيير وهروب الكفاءات. فهذا الوضع جعل الجزائر تبرمج 480 مليار دولار كاستثمارات عمومية بين فترة 2004 و2013 دون تحقيق قفزة نوعية.

ولإعطاء مدلول لهذا الرقم، أشار الخبير إلى أن الولايات المتحدة خصصت ميزانية عمومية بقيمة 500 مليار دولار لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008، في حين أن الصين أنفقت لنفس الغرض 400 مليار دولار.



توقع الخبير الدولي في مجال المالية الدكتور كاميل ساري، أن يتم

التوصل إلى اتفاق حول المديونية الأمريكية، مستبعدا حدوث أي إفلاس أو تعثر في الدفع. كما شدد على أن التوظيفات المالية للجزائر على شكل سندات خزينة آمنة وتقدر حاليا بـ60 مليار دولار من مجموع 170 مليار دولار قيمة الاحتياطي الجزائري.

أوضح الخبير المالي في تصريح لـ"الخبر": "سيكون هناك توافق وتسوية بخصوص المديونية الأمريكية، إذ يجب أن نعلم أنه تم تأجيل التسديد 65 مرة منذ سنة 1962 كما تم رفع السقف المسموح به 10 مرات منذ 2001 وما تغير اليوم هو الرهانات السياسية والانتخابية، خاصة أن تركيبة الكونغرس الأمريكي لا تضمن الأغلبية للرئيس الديمقراطي. وبالتالي، فإن التصعيد ناتج عن هذه الاعتبارات ولكن مسألة الإفلاس مستبعدة والاتفاق قائم من خلال تنازلات من الطرفين". وعن الآثار التي يمكن أن تسببها الأزمة الأمريكية هي انخفاض في قيمة السند، مع تراجع قيمة صرف الدولار، وبالتالي انكماش المردودية ونسبة الربحية ولكن ما عدا ذلك، فإنه لا وجود لمخاطر عدم التسديد في اقتصاد أمريكي يمكن أن يلجأ إلى خيارات عديدة منها السحب الكبير للعملة.

وانتقد الخبير الدولي خيار الجزائر اللجوء إلى السندات الأمريكية، معتبرا "بالنسبة لدولة مثل الصين، فإن لجوءها منطقي لسندات الخزينة الأمريكية التي تمتاز بالأمان وبنسب فائدة ضعيفة، لأنها تصدر كثيرا للولايات المتحدة وهي بحاجة إلى مقايضة الحجم الكبير من واردات الولايات المتحدة. ولكن بالنسبة للجزائر، فإنها تصدر كميات متواضعة من السلع والبضائع خارج المحروقات وبالتالي لا وجود لخيارات إستراتيجية هامة لتوظيف حوالي 60 مليار دولار بنسب فوائد تقدر بـ5, 1 إلى 5, 2 بالمائة وبأقل من مستوى التضخم. وعن أسباب تفاقم مشكل المديونية الأمريكية، أشار الخبير "هناك تباين بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، فهؤلاء يؤكدون على ضرورة انسحاب الدولة من الدائرة الاقتصادية وعدم فرض ضرائب جديدة على المؤسسات، بينما يتفادى الديمقراطيون دفع المواطنين رسوما جديدة وضرائب أكبر والمساس بالمزايا الخاصة بالخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية ودعم التعليم. وحاليا يريد الجمهوريون اتفاقا مؤقتا قصير الأجل لا يتجاوز ستة أشهر ينتهي مع 2012، بينما يريد الديمقراطيون اتفاقا إلى 2013 للسماح للرئيس أوباما بمواصلة سياسة الدعم الاجتماعي وتجاوز عقبة الانتخابات المقبلة. ولكن الطرفين مجبران على إيجاد صيغة اتفاق قبل 2 أوت المقبل، للتخفيف من أعباء المديونية التي بلغت 14 ألف مليار دولار".

وحذر الخبير على المدى المتوسط والبعيد من أزمة مالية أكثر حدة من الأزمة الحالية، لأن الدول التي ساهمت كثيرا في إنقاذ البنوك من الإفلاس، ستجد نفسها في حالة أزمة جديدة دون

سند كبير، وهنا يتعين على الجزائر أن تفكر في سياسة التوظيف المالي التي تعتمد عليها حتى تلك التي تقوم على البنوك من الدرجة الأولى أي "ثلاثة أ".



قلل الخبير ودكتور الاقتصاد محجوب بدة من انعكاسات أزمة الديون الأمريكية على احتياطي الصرف الجزائري، معتبرا أن تراجع المديونية الخارجية العمومية إلى 600 مليون دولار مع بداية السنة الحالية وتنوع محافظ احتياطي الصرف، يجعل التأثير قليلا، حيث لا تتجاوز قيمة التوظيفات الجزائرية على شكل سندات الخزينة الأمريكية 60 مليار دولار.

وشدد دكتور الاقتصاد، في تصريح لـ "الخبر"، "من المبكر التأكيد على وجود تداعيات سلبية لأزمة الديون الأمريكية على الاقتصاد الجزائري، خاصة أن ما يحدث في واشنطن أزمة تدور بين قوى سياسية لها حسابات انتخابية. ولكن بالنهاية، فإن أيا من الطرفين لن يقبل بانهيار الاقتصاد الأمريكي". مضيفا "سيتم التوصل إلى صيغة حول رفع سقف الديون الأمريكية، كما حدث مرارا منذ 2001 فأزمة الديون الأمريكية ليست حديثة، بل أضحت هيكلية وتتنمو باستمرار دون أن تصل حد الإفلاس".

ونبه الخبير "هناك شعور بالخطر والقلق، لأن مستوى المديونية الأمريكية بلغ ذروته مع معدل يقدر ما بين 45 و48 مليون دولار لكل فرد أمريكي، لذلك فإن الديون ستنقل إلى الأجيال القادمة".

وأشار الخبير إلى أن "رفع سقف الدين الأمريكي المقدر بـ14300 مليار دولار، سيتسبب في إضعاف قيمة الدولار الأمريكي والتأثير الأول هو في قيمة الصادرات الجزائرية المقيدة بالدولار مقابل تضخم الواردات المقيدة بالأورو. لكن هذا العامل يظل نسبيا لأنه سيتم تعويضها بالنظر لارتفاع أسعار المحروقات التي ستستفيد منها الجزائر، بدليل أن المتوسط فاق خلال السداسي الأول 115 دولار للبرميل. أما العامل الثاني فيتعلق بانخفاض قيمة جزء من الاحتياطي المقيد بالدولار، وهنا نلاحظ أن قيمة الاحتياطي المقيد بالعملة الأمريكية متواضع مقارنة بإجمالي التوظيفات المالية الجزائرية، حيث تبلغ 60 مليار دولار من مجموع 170 مليار دولار، أي أن التأثير لن يكون معتبرا، خاصة أن السند الأمريكي لا

يتمتع بنسبة ربحية كبيرة، نظرا لأن نسبة فوائده تتراوح ما بين 5, 1 و 5, 2 بالمائة. وسيكون التأثير قائما إذا تأثر الأورو كذلك مع ارتباط الاقتصاد الأمريكي بالأوروبي، خاصة مع مضاعفات الأزمة المالية اليونانية وامتداداتها في إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وإيرلندا. في السياق نفسه، اعتبر بدء أثر الأزمة الأمريكية ظرفي ولن تصل الولايات المتحدة إلى إعلان الإفلاس، لقدرتها على إيجاد مصادر تمويل لدى العديد من البلدان وقدرتها على توظيف ما يعرف بسحب الأموال وعلى إعادة هيكلة الديون الخاصة بالخرزينة الأمريكية على الدولة. وأعاد الخبير التأكيد على أنه لا توجد أية مخاطر على التوظيفات الجزائرية على قلتها، مقارنة بدول مثل الصين وروسيا واليابان ودول الخليج، خاصة على المدى القصير. مضيفا أن أكبر دائن هو الخزينة الفيدرالية الأمريكية التي قامت بشراء ما يعادل 1200 مليار دولار على شكل سندات خزينة، مستطردا "على عكس أوروبا والبنك المركزي الأوروبي، فإن الخزينة الفيدرالية الأمريكية تشتري ديون الدولة. كما أن للولايات المتحدة القدرة على سحب المزيد من الدولارات، رغم أن الدين العمومي الأمريكي بلغ 95 بالمائة من الناتج المحلي الخام. وعليه أمام الولايات المتحدة عدة خيارات، منها تأجيل أجل الديون والحصول على قروض جديدة من الصين ودول الخليج وإن كانت قيمة الدولار يمكن أن تتأثر مقابل الأورو". مضيفا أن الرئيس الأمريكي يمتلك صلاحيات وفقا للتعديل 14 في الدستور لاتخاذ قرار أخير في حال عدم توصل الكونغرس إلى اتفاق، معتبرا بأن العديد من الدائنين بمن فيهم العرب الذين وظفوا 450 مليار دولار على شكل سندات خزينة، يواجهون مع ذلك احتمال خسائر مع تخفيض قيمة السندات في أسواق المال الثانوية. وأوضح بدء "يعمد الدائنون الراغبون في الحصول على السيولة أو تنويع استثماراتهم إلى بيع جزء من محافظهم بالسندات الأمريكية بأسعار أقل من الأسعار التي اشتروها بها، ما ينتج عنه خسائر للدول، تضاف إليها إمكانية تأخر في السداد لبعض السندات قصيرة الأجل وإن كانت آجال السندات الجزائرية متوسطة الأجل".

-II-

الفجر

FAJ'R 01 /08/ 2011 –tirage 100.000 exemplaires
jour-

Débats sur l' utilisation des reserves de change en
Algérie

Professeur Abderrahmane MEBTOUL et Docteur
Mustapha MEKIDECHE



أجمع خبراء الاقتصاد والمختصين في المالية، على أن الجزائر قد تخسر المال العام
المودع في البنوك والخزائن الأمريكية والأوروبية، وأنها رهينة "قمار البورصات"، لا
سيما وأنهم أكدوا أن أرقام احتياطي الصرف المقدمة من طرف بنك الجزائر تحمل مغالطات
لما هو موجود بالخارج، موضحين أن الحل في تجاوز التبعية يكون بشراء الذهب، بدل
الرهان على الدولار، والاكتفاء بفوائد السندات

"احتياطي الصرف بين قمار البورصات والأرقام الكاذبة وحل شراء الذهب"

الخبير مبتول

"الدي 3 أسئلة موجهة للدولة وأريد توضيحات عن المغالطات الموجودة"
الأزمات السياسية قد تطيح باحتياطي الصرف مثلما حدث مع تونس ومصر وليبيا

طرح خبير الشؤون الاقتصادية، عبد الرحمان مبتول، وهو متابع لملفات الاقتصاد الوطني،

ثلاثة أسئلة وجهها إلى الدولة، وأكد رغبته في وضع حد لبعض المغالطات لدى إعلان الأرقام حول احتياطي الصرف، وإيضاح الإيجابي من السلبي في جلسات نقاش تجمع كافة الفاعلين في الميدان.

في تصريح لنا، أمس، قال الخبير "إن أسئلتني موجهة إلى الدولة، وتخص نسبة الفائدة الحقيقية من احتياطات الصرف المودعة في البنوك والخزائن الأمريكية والأوروبية، وكيف نستفيد منها، وكذا سؤال عن مدة الإيداع، فيما إذا كانت الأموال الجزائرية مودعة على مستوى هذه الخزائن في آجال المدى القصير، أو المتوسط أو الطويل، وماذا لو عن تأثير التضخم في نسب صرف الاحتياط وعلاقة ذلك باضطرابات الدولار"، مضيفاً في تصريحه "إن الحل في شراء الذهب، وليس في اقتناء سندات الخزينة الأمريكية، وتداول احتياطي الصرف في البورصات، على شكل قمار، إما تربح وإما تخسر، ولكن لو تم شراء الذهب عندما كان مثلاً عند 800 دولار للأونصة، لكننا اليوم قد ربحنا الضعف، عندما بلغ سعر الذهب 1630 دولاراً للأونصة. ومهما كان، فإن احتياطي الذهب لن يتأثر ولن يضطرب مثل سندات البورصات، وإلا فكيف نجحت الجزائر في فترة السبعينيات في ضمان تداول السيولة وحماية الاقتصاد الوطني، وهي العقلية التي رسخت حتى لدى كبار السن، حيث أصبحوا يدخرون الذهب ويستخدمونه عند الحاجة بصيغة الرهن، بدل التلاعب بالأموال العمومية". وبخصوص الإيضاحات والمغالطات، فإن الخبير مبتول، تأسف كثيراً لما يحدث مع الجزائر، حيث تختلف التصريحات بين الداخل والخارج، إذ قال محافظ بنك الجزائر، لكصاسي، بأن احتياطات صرف الدولة في الخارج وصلت 156 مليار دولار سنة 2010، وهي في حدود 160 مليار دولار خلال 2011، غير أن المؤسسات المالية الدولية، تؤكد في أرقامها أن احتياط الصرف المتواجد بالخارج يصل 173 مليار دولار، والفارق هنا 13 مليار دولار، وهنا يتساءل الخبير عن الصح والخطأ، وأين ذهب الفارق؟، فيما طرح فكرة المرور إلى نقاش وطني موسّع، لكشف مختلف الحقائق، وتحسيس الشعب بالمخاطر الاقتصادية، تجنباً للأزمات والتحديات الاجتماعية التي تلاحقه دورياً، بالإضافة إلى تدوين مختلف الأرقام وتقديم المعطيات الصحيحة، لمواجهة كل الدعايات والشائعات التي تلاحق الجزائر دولياً. وعن احتياطي الصرف، يقول مبتول "لا بد أن يكون لدينا نصيب من الاحتياطي في الخارج، لضمان عوائد بالعملة الصعبة، أمام فقدان الدينار لقيمته الدولية، لكن منح الأولوية للمشاريع واستحداث ورشات تشغيل للاستثمار في مختلف القطاعات، هي الأساس بدل انتظار ما ستسفر عنه نتائج تداولات البورصات العالمية، والإبقاء على مخاوف اضطرابات الدولار والأورو"، ويقول أيضاً الخبير "لعل التضخم أكبر معضلة تواجه الجزائر، وما تدعيمها للأسعار المواد الأساسية إلا دليل على حرصها على تجنب هذا التضخم، لكن إلى متى يبقى الدعم، وتبقى التبعية معه والمخاوف من اضطرابات العملات،

والبلد في حاجة إلى تنويع الاستثمارات خارج المحروقات وإلى شراكة ببناء مع الأجانب، تقوم على أسس حماية الاقتصاد الوطني".

في سياق آخر، تطرق الخبير مبتول إلى المخاوف السياسية والثورات العربية، وما يلحقها من تجميد للأرصدة بالخارج، مثلما حدث مع تونس، مصر وليبيا مؤخرا، ويصرح "حقيقة احتياط الصرف المتواجد في الخارج، يوجد في حالة خطر، إذ لو أن الجزائر وقعت تحت أزمة سياسية مثل ما حدث مع تونس، أو مصر أو ليبيا، لثم تجميد أرصدها بالخارج، وأصبح احتياطي الصرف في خطر كان، ولن نستفيد منه، كما لم يستفيد التونسيون أو المصريون من الأرصدة المجمدة بالخارج، ويكفي هذا لأن نحتاط ونستثمر داخليا بدل التفكير في البورصات الدولية، ولعب لعبة القمار، إما تربح و غما تخسر".

الخبير مصطفى مقيداش

"خزينتنا العمومية موجودة في واشنطن والدولار أساس تعاملاتنا"

أكد الخبير الاقتصادي، مصطفى مقيداش، أن الجزائر تتأثر بحكم التبعية بكل التوترات الحاصلة في واشنطن، وقال "خزينتنا العمومية موجودة عندهم، والدولار أساس تعاملاتنا في الخارج، وهو بنسبة هامة يؤثر على متغيرات السوق الوطنية".

شدّد الخبير على ضرورة محو هذه المخاوف التي تلاحق الجزائر دوريا، بسبب أزمة الديون الأمريكية أو اضطرابات السوق هناك، موضحا أن اقتناء سندات الخزينة الأمريكية، والمضي في تداول أصولها في البورصات العالمية، يعني تأثر الجزائر لا محالة بأزمة الديون التي لم تسدها بعد واشنطن، والتي تنتهي أجالها يوم غد، وفي عدم التسديد، ستنفجر أزمة عالمية، تداعياتها تفوق أزمة 2008، لذلك فإن الجزائر ملزمة بمراجعة كل تعاملاتها بالدولار، والعودة إلى استراتيجية الاستثمار بدل إيداع الأموال العمومية في الخزائن والبنوك الدولية وانتظار فوائدها أو خسائرها، وقال في ذلك "توجّهنا إلى الخزينة الأمريكية لإيداع أموالنا العمومية، ونحن بذلك نكون قد وضعنا خزينتنا العمومية عندهم"، مؤكدا أن هذه الخطوة تؤثر بشكل سلبي على مستقبل المال العام الجزائري، لا سيما في حال تسجيل تراجع في عملة الدولار، أو ظهور أزمة مثلما يحدث مع واشنطن حاليا، والضغط الممارسة عليها لتسديد ديونها الخارجية، والتي تكون من سندات خزيتها العمومية.

فيما اعتبر الخبير مقيداش، في تصريحاته لنا أمس "قيمة الدولار ستحدد تعاملاتنا الخارجية، وهو الآن في تراجع مقارنة بالعملات الأخرى، ويعاني من أزمة مؤقتة، ما سيفرض على الجزائر أزمة مؤقتة أيضا"، مفضّلا في خطوات اقتصادية مختلف التوترات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني، بداية بالدولار، مروراً بالتعاملات مع الأجانب، وصولاً إلى اضطرابات سندات الخزينة الأمريكية، التي تتشكّل في جزء منها من الأموال العمومية الجزائرية. ولقد

أشار الخبير إلى فكرة مهمة لإيجاد الحلول في مواجهة الخطر المحدق بالجزائر، متمثلة في تنويع الاستثمار وحسن استغلال المال العام، لا سيما وأن العجز الأمريكي المسجل حالياً له انعكاسات سلبية مباشرة على الجزائر، التي لا تزال تعاني التبعية في مختلف القطاعات للخارج.

مصدر مالي يؤكد

"إيداعاتنا لدى الخزانة الأمريكية بعيدة عن 50 مليار دولار"
أوباما سيحل مشكلة الديون ولن تحدث أزمة عالمية

أوضحت مصادر مالية مقرّبة من بنك الجزائر، أن نسبة احتياطي الصرف المودعة على مستوى الخزينة الأمريكية، بعيدة عن الرقم المتداول 50 مليار دولار، وهي أقل بكثير من هذا الرقم.

في حديث إلينا، أمس، قالت مصادرنا إن الأرقام التي يتداولها الخبراء ليست صحيحة وتحمل مغالطات كبيرة وتضخيم من دون جدوى، معرّجة على الشائعات التي يلصقها الخبراء بالدولة من دون إحصاءات دقيقة، ورغم أن هذه المصادر رفضت تقديم الرقم الحقيقي للمال العام المودع في الخزانة الأمريكية، إلا أنها أكدت أن الرقم بعيد عن 50 مليار دولار "ولا يصل هذه النسبة، بل أقل بكثير، ولن يتأثر بأزمة الديون الأمريكية المطروحة حالياً، ولا يدخل في هذه الحمى التي يتم تداولها بين الخبراء، بل إن الأزمة تخص واشنطن، رغم تأثيرها من حيث التعاملات ونسبة صرف الدولار على الجزائر".

وأكدت ذات المصادر أيضاً، أن أزمة الديون الأمريكية، هي نتاج خلط وصراع بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وهي الآن بين أيدي الكونغرس، وأن الرئيس الأمريكي باراك أوباما لن يسمح بحدوث أزمة مالية مجدداً، سيكون وقعها مؤلماً على العالم، وتداعياتها ستكون أكثر مما كانت عليه أزمة الديون خلال 2008، والتي لم تتعاف بشكل نهائي لحد اليوم، فيما حاولت ذات المصادر تسليط الضوء على النسبة الصغيرة من إيداعات المال العام الجزائري في الخزانة الأمريكية، دون التطرق إلى تفاصيل باقي الاحتياطي المقدر عند 160 مليار دولار، بحسب إحصائيات رسمية قدمها بنك الجزائر سابقاً.

وراحت ذات المصادر تتحدث عن الضغط الممارس بين الحزبين الأمريكيين، وأن هذه الأزمة مجرد سحابة عابرة، ولن تؤثر على الجزائر وحدها في حال وقوعها، وإنما تؤثر على العالم ككل، وإن كانت مصادرنا تنمسك بحل التسوية للديون، وأن الرئيس أوباما لن يختار الأزمة، وسيكون الحل فعلياً يوم غد، تاريخ انتهاء آجال تسديد الديون الخارجية الأمريكية، ولن تستمر موجة الحر القائمة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي لأيام أخرى، وإن كانت هذه الموجة تحدد وزن هذين الحزبين على المستوى العالمي، ولا مجال لمقارنتها بالأحزاب الجزائرية، التي لم تساهم بشكل قوي في إخراج الجزائر من أزمة التبعية، بقدر ما تلتهم ميزانيات من دون جدوى.

وتقول نفس المصادر "نحن في منأى عن الأزمة، وما يحدث زوبعة في فنان، لا اختبار العالم"، موضحة أن ذلك يتضمّن مخطط زرع المخاوف، لتأكيد الريادة الأمريكية.

العرب ينتظرون حلول أوباما بورصات الخليج في خطر والجزائر غائبة

شأنها شأن أغلب أسواق الأسهم حول العالم، واكبت الأسهم الخليجية، الأسبوع الماضي، التراجعات التي سجلتها الأسواق العالمية وسط مخاوف المستثمرين من تأثير الاقتصاد العالمي بأزمة الديون السيادية في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو. ووفقا لتقرير اقتصادي متخصص اجتمعت مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية للأسبوع الثاني بعد أن سجلت خسائر ملحوظة متأثرة بعمليات البيع المتواصلة التي شملت العديد من الأسهم وخصوصا القيادية منها، وتصدر التراجعات مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية بعد أن فقد خلال الأسبوع ما نسبته 2.42 بالمئة، وتلاه مؤشر سوق مسقط بنسبة 1.58 بالمئة، ثم مؤشر سوق دبي المالي متراجعا بنسبة 1.13 بالمئة، ومن بعده مؤشر سوق الكويت بتراجع قدره 0.69 بالمئة، يليه تراجع مؤشر السوق المالية السعودية بنسبة 0.68 بالمئة، فيما تراجع مؤشر سوق البحرين بنسبة 0.37 بالمئة، وكان مؤشر السوق القطري الأقل تراجعاً خليجياً بنسبة 0.19 بالمئة.

ولقد استغنى التقرير الاقتصادي العربي عن مؤشرات كل من مصر، تونس، وليبيا، لكون الأولى بدأت تتعافى مؤخرا، بسبب الثورة، فيما لا تزال تعاني الثانية والثالثة من ويلات الثورات الشعبية.

ولم يدرج التقرير البورصة الجزائرية في القائمة، نظرا لحجمها الصغير وغيابها عن سوق التداولات الدولية، واقتصر على ذكر مخاطر الأزمة الأمريكية على الأسواق التابعة للدولار منها الجزائر أيضا، وكل الدول المصدرة للنفط، بما أنها تمتلك مجتمعة كل أصول سندات الخزينة الأمريكية.

ويترقب العرب على أحرّ من الجمر - بحسب التقرير - حلول الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، لإيجاد مخرج لهذه الأزمة قبل أن تعصف بالاقتصاد الأمريكي والعالمي، على أن يدفع ثمنها العرب غالبا، وسيكونون ضمن مصيدة تعويض الخسائر الناجمة عن هذه الأزمة.

ملف من إعداد : عبد النور جحنين

-III-

للشروق

**CHOROUK 02 AOUT 2011 (tirage 1,2 million
exemplaires jour)**

Débat sur la politique du gouvernement

**Professeur Abderrahmane MEBTOUL ET Docteur
Bachir Mostefa**

خبراء ينتقدون جلسات الاستماع ويطالبون الرئيس باللموس

وزراء بلا حصيلة..في "محاكمات" بلا عقاب

2011.08.01

✪ عبد الوهاب بوكروح



أغلفة مالية بالملايير ومشاريع ضخمة بلاحسيب ولا رقيب

قال خبراء اقتصاديون إن منهجية تحضير التقارير التي تقدم إلى رئيس الجمهورية خلال الجلسات الرضائية، يشوبها غموض كبير، بالنظر إلى محدودية النتائج الميدانية التي أعقبت تلك الجلسات وخاصة بالنسبة للقطاعات ذات الصلة المباشرة بوتيرة النمو والتنمية الوطنية وانعكاسات ذلك على الحياة اليومية للجزائريين.

. وكشف الخبير الاقتصادي بشير مصيطفى، في تصريحات

لـ"الشروق"، أن طريقة تحضير التقارير القطاعية التي تتلى على مسامع رئيس الجمهورية، غير سليمة بناتا على اعتبار أن تحقيق الأهداف التنموية لا يتم قياسه بنجاح المشروعات في الميدان ولكن بزيادة وتيرة استهلاك الأغلفة المالية المرصودة، مما يدفع بالمشرفين على الحقائق الوزارية في إطار أحزاب التحالف يتسابقون للتناز بالأرقام وتضخيمها وتقديمها على أنها منجزات حتى وإن كان لا اثر لذلك في الميدان.

- وشدد مصيطفى على ضرورة أن يتم تعيين وزراء تيقنوقراط على رأس الوزارات ذات الصلة بالجوانب التقنية ومنها المالية والصحة والزراعة والري والبريد والنقل والصناعة والعمل والضمان الاجتماعي والسكن، وإبعاد الشخصيات المتحزبة أو المنضوية تحت لواء التحالف عن هذه الحقائق لأن الواقع اثبت أن الأرقام التي تقدم إلى رئيس الجمهورية، هي أرقام مغلوطة ومبالغ فيها بهدف تحقيق مغنم سياسية.
- وأكد مصيطفى، أن المشاريع الكبرى في مجال البنى التحتية التي كان يفترض استلامها في العهدة الثانية لا تزال تراوح مكانها ولكننا لم نشهد تقديم أي وزير أو مسؤول للمساءلة أو المحاسبة، على الرغم من أن تلك المشاريع استهلكت ضعف المدة والمبالغ المرصود لإنجازها، لأن المشرفين على تلك الحقائق لا يفكرون سوى في تبييض وجه الحزب على حساب القطاع الذي يشرفون عليه، وهو ما جعل آلاف المشاريع التي تقدم للرئيس على أنها منجزات مجرد مخططات على الورق ولا اثر لها في حياة الجزائريين، مشددا على ضرورة أن يتم إدماج العديد من الحقائق الوزارية وإبعادها عن المضاربين السياسيين، معتبرا أن مساءلة وزراء تيقنوقراط أفضل من مساءلة ممثلين للتحالف الرئاسي يتقنون لعبة الاختفاء وراء قصة أنهم يعملون على تنفيذ برنامج الرئيس، حتى وإن لم يتحقق منه شيء في الميدان، وهو ما تبينه المفارقة بين الواقع والميدان في الخطاب الرسمي الذي يعود إلى طبيعة المشاركة في الحكم.

. من جهته، وصف الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول

الحكومة بأنها في حالة شلل تام نتيجة الحالة النفسية التي تسببت فيها الثورات العربية، وهو ما يمكن قراءته من خلال لجوء الحكومة إلى هدر ازيد من 25 مليار دولار لشراء السلم الاجتماعي بأي ثمن.

- وقال مبتول في تصريحات لـ"الشروق"، إن الواقع الميداني في جميع القطاعات يفضح التصريحات الرسمية للكثير من أعضاء الحكومة الذين يجتهدون في تلاوة انجازات وهمية لا اثر لها في الواقع، وهو ما تلحظه عين أي مراقب محايد سواء في قطاعات النقل والصحة والمالية والصناعة والأشغال العمومية والفلاحة وهي القطاعات التي تراكم تأخرا في تسليم مشاريعها بسنوات تفوق في بعض المرات السنوات المخصصة لانجازها.
- وأوضح مبتول أن الحكومة تحولت إلى متفرج مثلها مثل أي مواطن في الجزائر العميقة، فضلا عن عجزها في التواصل مع المواطنين لتقديم تفسيرات عن الفشل في إتمام المشاريع أو تأخرها، وهو ما أرجعه الخبير الاقتصادي أمحمد حميدوش، إلى استقالة الهيئات الرقابية التقليدية عن لعب دورها الرقابي على عمل الحكومة وهي البرلمان ومجلس المحاسبة، وتحول المجلس الاجتماعي والاقتصادي عن مهمته النقدية.